

الملخص

أثر إدارة مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المالي للبنوك " دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية المصرية"

مقدمة البحث

إن كفاءة و سلامة النظام المالي لها دورا مهما في اي دولة حيث أن فشله يمكن أن يعطل التنمية الاقتصادية للدول . كما تعتبر قوة القطاع المصرفي شرطا هاما لضمان الاستقرار والنمو الإقتصادي للدول ، ونتيجة لذلك فإن تقييم الوضع المالي للبنوك هو أحد الأهداف الأساسية للجهات التنظيمية و صانعي القرار. تعتبر البنوك التجارية أحد المؤسسات الهادفة للربح التي تعمل على جذب الأموال الفائضة من الأفراد والشركات و من ثم منح القروض لمن هم في حاجة إلى الدعم المالي ولكن هذه القروض يصاحبها بعض المخاطر التي قد تنتج عن عدم سداد تلك القروض. كما تجدر الإشارة إلى أن البنوك التجارية في معظم اقتصاديات العالم هي المؤسسات المالية المهيمنة في عملية منح القروض مقارنة مع أي مؤسسة مالية أخرى ، و علاوة على ذلك تلعب البنوك التجارية دورا حيويا في تعزيز الاقتصادات الناشئة مثل مصر .

لقد عانت معظم البنوك من العديد من المشكلات الناتجة عن الفشل و الضوائق المالية، وكثير منها قد تم إغلاقها من قبل السلطات التنظيمية. إن التعرض لمخاطر الائتمان لا يزال المصدر الرئيسي للمشاكل في القطاع المصرفي ، حيث يصنف الباحثين سوء و ضعف إدارة مخاطر الائتمان على أنه السبب الرئيسي لمشاكل البنك و بالتالي يجب أن يكون لدى البنوك وعي تام عن أهمية الحاجة إلى تحديد وقياس و رصد و مراقبة المخاطر الائتمانية وكذلك لتحديد ما إذا كان لديهم رأس مال كاف ضد هذه المخاطر، ومن ثم فإن إدارة مخاطر الائتمان أصبحت جزءا لا يتجزأ من عملية الإقراض في القطاع المصرفي و هو أمر ضروري لضمان انخفاض معدل التخلف عن سداد القروض .

إن أهمية و فعالية إدارة مخاطر الائتمان لهو أمر بالغ الأهمية حيث يعكس الأداء القوي للبنوك التجارية وكذلك الاقتصاد ككل. حيث أن الإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان لا تدعم فقط الإستدامة والربحية للقطاع المصرفي لكنها تسهم أيضا في تحقيق الاستقرار و النمو في الاقتصاد ككل. و في هذا الصدد ، فإن العلاقة بين إدارة مخاطر الائتمان والأداء المالي للبنوك أصبحت مصدر إهتمام وتركيز كبير للأكاديميين والجهات الرقابية على البنوك و صانعي السياسات ، ولذلك من الأهمية بمكان التأكد بصورة تطبيقية ما إذا كانت إدارة مخاطر الائتمان تؤثر على أداء البنوك التجارية في البيئة المصرفية المصرية . وهذا هو ما تسعى هذه الدراسة لمعرفته.

مشكلة البحث

نظرا لأن التحديات التي تفرضها التنمية الاقتصادية في تزايد مستمر، تتعرض المؤسسات المصرفية والمالية في الوقت الحالى لمخاطر كبيرة. إن طبيعة العمل المصرفي حساسة جدا لأن أكثر من 85% من إلتزامات البنك هي ودائع من العملاء. تعتبر البنوك التجارية هي المؤسسات المالية الأكثر هيمنة فى اى اقتصاد و بالتالى أى تغييرات فى أدائها لها آثار بعيدة المدى على الاقتصاد ككل , و يرتكز النشاط الاساسى للدخل لتلك البنوك على قبول الودائع من العملاء و منح القروض للمقترضين و قد تتسبب هذه العملية فى حدوث مخاطر التخلف عن السداد مما قد يوقع البنك فى ضوائق مالية بما فى ذلك الإفلاس، لذلك من بين المخاطر العديدة التي تواجهها البنوك هناك مخاطر الائتمان التي لديها تأثير كبير على الأداء المالي للبنوك.

تعتبر مخاطر الائتمان أحد المخاطر الأساسية التي تواجه البنوك حيث عندما تزداد مخاطر الائتمان فإن ذلك قد يؤثر على رأس مال البنك و ذلك لأن البنك سيبحث عن مصادر مختلفه لتخفيف الخسائر وتلبية سحب الأموال من قبل المودعين ، بالإضافة إلى ذلك، سينخفض معدل السيولة لدى البنك ، وبالتالي سوف يؤدي إلى انخفاض في معدل الربحية. علاوة على ذلك فقد أكد (McKinse & Company(1997 أن مخاطر الأئتمان تمثل ما يقرب من 60 % من مخاطر البنك فى حين تمثل مخاطر السوق و المخاطر التشغيلية 20% لكل منهما , وبالتالي فإن تحديد وقياس ومراقبة وإدارة مخاطر الائتمان هي أمر هام و ضرورى جدا للبنوك.

وقد أدى سوء الاختيار والمخاطر الأخلاقية لتراكم كبير من القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية. لقد عانى القطاع المصرفي المصري منذ فترة طويلة من تراكم القروض المتعثرة والتي وصلت ذروتها في أواخر 1990، حيث كان العامل الرئيسي الذي تسبب فى زيادة القروض المتعثرة في مصر هو أوجه القصور القانونية التي تسببت فى منح قروض بضمانات غير مؤكدة , و علاوة على ذلك وفقا لتقرير البنك المركزي المصري (2014) فقد بلغت نسبة القروض المتعثرة فى النظام المصرفي المصري فى نهاية ديسمبر 2014 إلى 8.6% مما يدفعنا إلى دراسة كيف يمكن لهذه القروض غير المنتظمة أن تؤثر على أداء البنوك المصرية. ونظرا للزيادة الهائلة فى القروض المتعثرة، فقد شددت اتفاقية بازل الثانية على ممارسات الإدارة الفعالة للمخاطر الائتمانية والتي فى نهاية المطاف تؤدي إلى تحسين أداء البنك . و من ثم فإن أداء وإستمرارية البنوك وبقاءها على قيد الحياة يعتمد بشكل كبير على القياس الصحيح و الإدارة الفعالة و السليمة لمخاطر الائتمان. و علاوة على ذلك وفقا ل (Mc Menamin 1999) فإن ضعف إدارة مخاطر الائتمان يعتبر السبب الرئيسي لفشل العديد من الأعمال فى المؤسسات

المالية. لقد أصبحت إدارة مخاطر الائتمان ذات أهمية حاسمة لأجل الأداء الجيد للبنوك، حيث من المتوقع أن جودة العملية الائتمانية من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من الأداء الجيد من خلال تحقيق مستوى ربح عالي، إنتاجية جيدة، و زيادة في مستوى رأس المال، وكذلك خلق الفرص التي من شأنها تحسين مستوى المعيشة. لذلك فإن أهمية إدارة مخاطر الائتمان وتأثيرها على الأداء المالي للبنوك دفع الباحث لعمل هذه الدراسة.

معظم الدراسات التطبيقية التي درست أثر إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك لم تأخذ في إعتبارها كفاية رأس المال ضمن إطار العمل لقياس إدارة مخاطر الائتمان كما أكد إتفاق بازل الأول و الثاني . علاوة على ذلك، فإن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات هي نتائج متباينة مما يترك المجال للأكاديميين وصناع السياسة لطرح العديد من التساؤلات . على سبيل المثال ، و جد بعض الباحثين أن إدارة مخاطر الائتمان تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي للبنوك و من هذه الدراسات : (Hosna et al.,2009; Achou ,Tenguh,2008 ; Fredrick ,2010;Kargi,2011 ;Afriyie and Akotey,2012; Boahene et a.,2012) في حين وجد باحثين آخرين أن إدارة مخاطر الائتمان تؤثر بشكل سلبي على الأداء المالي للبنك و من هذه الدراسات : (Li,2007; Poudel,2012; Kaaya and .). الائتمان هي التي تؤثر على الأداء المالي للبنك ومن هذه الدراسات : (Kithinji,2010; Epure and Lafuente ,2012). لذلك قد نستنتج ضمنا من هذه الدراسات السابقة أن أثر إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك ربما يكون غامض نوعا ما مما دفع الباحث لدراسة أثر ادارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك في البيئة المصرية.

في الوقت ذاته، في نطاق معرفة للباحث، معظم الدراسات المحلية اتجهت بشدة نحو مختلف الأدوات والممارسات والتقنيات والأستراتيجيات لإدارة مخاطر الائتمان، خاصة من منظور المحاسبة والمراجعة. علاوة على ذلك، أن هذه الدراسات المحلية لم تتبنى علاقة واضحة بين إدارة مخاطر الائتمان والربحية للبنوك التجارية. بناء على كل ما سبق، وجد الباحث فجوة دفعته لعمل هذه الدراسة هذه الدراسة. و تتمحور هذه الدراسة حول سؤال رئيسي : هل هناك أثر لدى إدارة مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المالي للبنوك التجارية في مصر؟ هذا البحث سيسعى للعثور على الجواب. نظرا لتلك الإعتبارات المختلفة التي تتعلق بأثر إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك في مصر، يطرح الباحث عددا من الأسئلة البحثية على النحو التالي:

1. ما هو أثر القروض المتعثرة على كفاءة الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشرات الربحية (معدل العائد على الأصول و معدل العائد على حقوق الملكية)؟
2. 1. ما هو أثر مخصصات خسائر القروض على كفاءة الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشرات الربحية (معدل العائد على الأصول و معدل العائد على حقوق الملكية)؟
3. 1. ما هو أثر حجم القروض والتسهيلات على كفاءة الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشرات الربحية (معدل العائد على الأصول و معدل العائد على حقوق الملكية)؟
4. إلى أي مدى تؤثر كفاية رأس المال على كفاءة الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشرات الربحية (معدل العائد على الأصول و معدل العائد على حقوق الملكية)؟
5. ما هو أثر حجم البنك على كفاءة الأداء المالي للبنوك مقاسا بمؤشرات الربحية (معدل العائد على الأصول و معدل العائد على حقوق الملكية)؟

أهمية البحث

تنبثق أهمية البحث من زوايا مختلفة كما يلي :

أولاً: الأهمية النظرية

- يأتي هذا البحث في وقت هام و حيوى حيث أن معظم البنوك المصرية تعاني من مشكلة ارتفاع مخاطر التخلف عن السداد في ظل تبعات الأزمة المالية العالمية و التي بالضرورى قد تؤثر على أدائها.
- أهمية العلاقة بين إدارة مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال كإطار موحد وأثره على الأداء المالي للبنوك والذي يعتبر مكمل للدراسات السابقة. أيضا سوف يقدم الباحث إطار نظري مبسط بشأن اللوائح المصرفية (اتفاقيات بازل)، وإدارة المخاطر، وإدارة مخاطر الائتمان والأداء المالي. لذلك يمكن اعتبار ذلك بمثابة إضافة إلى المكتبة العربية بسبب الدراسات العربية النادرة في هذا المجال.

ثانياً: الأهمية التطبيقية

- سيتم تطبيق هذه الدراسة على واحدا من القطاعات المالية الأكثر أهمية في مصر لدراسة أثر إدارة مخاطر الائتمان على أداء البنوك التجارية المصرية وما إذا كانت نتائج هذه الدراسة سوف تدعم الدراسات السابقة أم لا.
- تقديم توصيات و مقترحات للبنوك محل الدراسة لتقليل مشكلة مخاطر التخلف عن السداد وتحسين كفاءة الأداء المالي للبنوك التجارية في المستقبل. بالإضافة إلى تقديم توصيات إلى الأبحاث والدراسات المستقبلية.

أهداف البحث

- يرتكز الهدف الرئيسي للبحث على دراسة وتحليل أثر إدارة مخاطر الائتمان على كفاءة الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية. وعلاوة على ذلك ، يسعى البحث إلى تحقيق ما يلي:
- دراسة وتحليل أثر حجم القروض المتعثرة على أداء الربحية للبنوك التجارية
 - دراسة وتحليل أثر مخصصات خسائر القروض على أداء الربحية للبنوك التجارية
 - دراسة وتحليل أثر حجم القروض والتسهيلات على أداء الربحية للبنوك التجارية
 - فحص ما إذا كانت كفاية رؤوس اموال البنوك التجارية تؤثر على أداء الربحية لتلك البنوك
 - دراسة وتحليل أثر حجم البنك على أداء الربحية للبنوك التجارية

فروض البحث

قام الباحث بصياغة فروض الدراسة تمثيا مع أسئلة البحث والدراسات السابقة و تندرج هذه الفروض في ما يلي:

1. **الفرض الأول:** يوجد أثر معنوي لنسبة القروض المتعثرة على معدل العائد على الأصول.
2. **الفرض الثاني:** يوجد أثر معنوي لنسبة القروض المتعثرة على معدل العائد على حقوق الملكية.
3. **الفرض الثالث:** يوجد أثر معنوي لنسبة مخصصات خسائر القروض على معدل العائد على الأصول.
4. **الفرض الرابع:** يوجد أثر معنوي لنسبة مخصصات خسائر القروض على معدل العائد على حقوق الملكية.
5. **الفرض الخامس:** يوجد أثر معنوي لنسبة القروض و التسهيلات على معدل العائد على الأصول.
6. **الفرض السادس:** يوجد أثر معنوي لنسبة القروض و التسهيلات على معدل العائد على حقوق الملكية.
7. **الفرض السابع :** يوجد أثر معنوي لمعدل كفاية رأس المال على معدل العائد على الأصول.
8. **الفرض الثامن :** يوجد أثر معنوي لمعدل كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية.
9. **الفرض التاسع :** يوجد أثر معنوي لحجم البنك على معدل العائد على الأصول.
10. **الفرض العاشر:** يوجد أثر معنوي لحجم البنك على معدل العائد على حقوق الملكية.

منهجية البحث

يتناول هذا القسم المنهجية المستخدمة في البحث ويشمل العناصر التالية:

أولاً: أسلوب البحث

- قام الباحث باستخدام المنهج الاستقرائي في تحديد علاقات البحث المقترحة بين إدارة مخاطر الائتمان و الأداء المالى للبنوك . حيث أشار الباحث الى سؤال البحث ولا ينوى الذهاب إلى ابعد من ذلك . وقد استند الباحث فى صياغة سؤال البحث الى النظريات والدراسات السابقة فى هذا المجال.
- كما استند الباحث إلى المنهج الكمي فى تحليل و دراسة متغيرات البحث . حيث استخدم الباحث نماذج الانحدار المتعدد لتحليل البيانات التي تم جمعها من التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة . اعتمادا على نتائج الانحدار، قام الباحث بإجراء التحليلات للاجابة على تساؤلات البحث. و قد تم عرض التحليلات باستخدام المنهج الوصفي.

ثانياً: مجتمع و عينة البحث

- يمثل مجتمع البحث جميع البنوك التجارية المصرية والبالغ عددها (20) بنك منها (17) بنك من القطاع الخاص والمشارك و (3) بنوك للقطاع العام.
- يتمثل الهدف الأساسى من الدراسة هو فحص و تحليل الأثر الكمي لإدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالى للبنوك بالتطبيق على القطاع المصرفى المصرى خلال 5 سنوات تتمثل فى الفترة من (2014-2010). و قد اعتمد الباحث فى اسلوب إختيار العينة على العينة غير الإحتمالية فى شكل عينة تحكمية و يستند طريقة و حجم إختيار العينة على المعايير والمبررات التالية :
- أ) توافر البيانات المطلوبة بصورة متسقة على مدى الفترة المحددة للبحث للبنوك محل الدراسة
- ب) لم تشارك البنوك محل الدراسة فى أي اندماج خلال فترة الدراسة
- ج) تقوم البنوك محل الدراسة بإصدار القوائم المالية بالجنه المصرى.
- وبالنظر إلى المعايير المذكورة أعلاه، فقد تم اختيار (12) بنك من إجمالى (20) بنك ممن تنطبق عليهم المعايير السابقة .

- قام الباحث بالإعتماد على التقارير المالية السنوية للبنوك كمصدر رئيسي للبيانات لمدة 5 سنوات تتمثل في الفترة من (2014-2010) للبنوك محل الدراسة . حيث تم استخدام البيانات الثانوية الخاصة بتلك البنوك محل الدراسة لتحليل وفحص علاقات البحث المقترحة. قام الباحث بجمع و تحليل البيانات عن طريق حساب نسب الربحية (معدل العائد على الأصول و معدل العائد على حقوق الملكية)، نسبة القروض المتعثرة، نسبة مخصصات خسائر القروض، نسبة القروض و التسهيلات ، نسبة كفاية رأس المال و اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول البنوك عن كل سنة من فترة الدراسة.
- قام الباحث باستخدام أسلوب تحليل القطاعات والسلاسل الزمنية (Panel data analysis) باستخدام برنامج EViews (الإصدار التاسع.)، حيث تم جمع البيانات لفترة 5 سنوات للبنوك محل الدراسة ، و قام الباحث بإجراء نماذج الإنحدار المتعدد في الدراسة ؛ العلاقة بين متغير تابع واحد وعدة متغيرات مستقلة ؛ على تلك البعدين (القطاعات ، السلاسل الزمنية)

قياس متغيرات البحث

إعتمد الباحث في دراسته على اثنتين من المتغيرات الأساسية، إدارة مخاطر الائتمان كمتغير مستقل وكفاءة الأداء المالي للقطاع المصرفي كمتغير تابع، بالإضافة إلى استخدام حجم البنك كمتغير رقابي و ذلك إستنادا للدراسات السابقة.

أولاً : المتغير المستقل : إدارة مخاطر الائتمان

إستنادا إلى الدراسات السابقة ، فقد اختار الباحث أربعة متغيرات مستقلة فرعية وهي (NPLR ، LLPR ، LAR و CAR) كمؤشرات لقياس إدارة مخاطر الائتمان التي تؤثر على أداء الربحية للبنوك . وقد تم إستخدام و إختبار هذه المتغيرات كمؤشرات لقياس إدارة مخاطر الائتمان في العديد من الدراسات السابقة ، على سبيل المثال و ليس الحصر :

Onalapo ، Kargi (2011) ، Kithinji (2010) ، Hosna et al., (2009) ، Poudel (2012) and Awoke (2014). ، Boahene et al.,(2012)

ثانيا : المتغير التابع : كفاءة الأداء المالي للبنوك (أداء الربحية)

قام الباحث باستخدام نسب (ROE and ROA) كمؤشرات لقياس أداء الربحية للبنوك وذلك إستنادا أيضا إلى العديد من الدراسات السابقة التي إعتمدت على هذه المؤشرات كمقياس أساسي لقياس الأداء المالي للقطاع المصرفي . وقد تم إستخدام و إختبار هذه المتغيرات كمؤشرات لقياس أداء الربحية البنوك في العديد من الدراسات السابقة , على سبيل المثال و ليس الحصر : Naceur and Kandil (2006) , Li (2007) , Achou & Tenguh (2008) , Nawaz et al.,(2012) , Boahene et al., (2012) , Kolapo et al.,(2012).

ثالثا: المتغير الرقابي : حجم البنك

يسعى الباحث إل دراسة وتحليل أحد المحددات الداخلية لأداء الربحية للبنوك التجارية و هو إدارة مخاطر الإئتمان . و من أجل تجنب احتمال أن تعود علاقة البحث بين إدارة مخاطر الإئتمان و الأداء المالي للبنوك إلى بعض العوامل الأخرى ، لذلك قام الباحث بإدخال أحد المتغيرات الرقابية و إستنادا الى العديد من الدراسات السابقة فإن أكثر المتغيرات الرقابية التي استخدمت فى دراسة علاقة البحث المقترحة بين إدارة مخاطر الإئتمان و كفاءة الأداء المالي للبنوك هو حجم البنك , على سبيل المثال و ليس الحصر : Bizuayehu (2015) and Li (2014) , و تعود أهمية إستخدام المتغير الرقابي إلى مدى أهمية تأثيره فى العلاقة بين المتغير المستقل و المتغير التابع بين البنوك المختلفة محل الدراسة.

رابعا: وصف متغيرات البحث

نسبة القروض المتعثرة (NPLR) : هى نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض والتسهيلات . القروض غير المنتظمة أو القروض المتعثرة أو القروض المعدومة هى تلك القروض التى يعتبرها البنك خسائر محتملة للأموال و ذلك بسبب التخلف عن سداد تلك القروض . وقد تم إستخدام و إختبار هذا المتغير كمؤشر لقياس إدارة مخاطر الائتمان في العديد من الدراسات السابقة , على سبيل المثال و ليس الحصر : Achou & Tenguh (2008) , Hosna et al., (2009) , Kithinji (2010) , Kargi (2011), Boahene et al. (2012) , Mwangi (2012) , Kolapo et al., (2012), Afriyie & Akotey(2012) Magali (2013) , Rufai (2013) ,Abiola & Olausi (2014) and Alshatti (2015)

نسبة مخصصات خسائر القروض (LLPR) : هى نسبة إجمالي مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض والتسهيلات . مخصصات خسائر القروض أو احتياطات خسائر القروض

هي مجموع الأموال التي يحتفظ بها البنك من الأرباح السنوية كإحتياطي مقابل الخسائر المحتملة من القروض المتعثرة ، أو لتعويض أى تسهيلات ائتمانية يفقدها البنك . وقد تم إستخدام و إختبار هذا المتغير كمؤشر لقياس إدارة مخاطر الائتمان في العديد من الدراسات السابقة , على سبيل المثال و ليس الحصر :

Kolapo et al., (2012), Abdel Megeid (2013) , Rufai (2013), Aghababaei et al., (2013) , Odunga et al., (2013) and Kodithuwakku (2015).

نسبة القروض و التسهيلات (LAR) : هي نسبة إجمالي القروض و التسهيلات إلى إجمالي الودائع. القروض والسلف هي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل من البنك حيث يتيح للعميل الاستفادة من أموال البنوك مع تسديد تلك الأموال إضافة الى الفائدة فى وقت متفق عليه. وقد تم إستخدام و إختبار هذا المتغير كمؤشر لقياس إدارة مخاطر الائتمان في العديد من الدراسات السابقة , على سبيل المثال و ليس الحصر :

Kithinji (2010), Kargi (2011), Kolapo et al., (2012) Agu et al.,(2013) , and Aghababaei et al., (2013) .

معدل كفاية رأس المال (CAR) : تعتبر نسبة كفاية رأس المال المؤشر الأساسى الذى يستند عليه منظمى القطاع المصرفى وصناع السياسات المصرفية لتحديد الكمية الأمثل للأموال التى قد يستخدمها البنك عند مستويات معينه قد تهدد وجود و توافر أموال الودائع لدى البنك سواء كانت هذه الأموال فى صوره (رأس مال , أرباح محتجزة, او أى احتياطات أخرى) . وقد تم إستخدام و إختبار هذا المتغير كمؤشر لقياس إدارة مخاطر الائتمان في العديد من الدراسات السابقة , على سبيل المثال و ليس الحصر :

Hosna et al., (2009) , Mwangi (2012), Poudel (2012) , Afriyie & Akotey(2012) , Rufai (2013), Abiola & Olausi (2014) , Alshatti (2015).

حجم البنك (اللوغاريتم الطبيعي لإجمالى الإصول log TA) : يتم قياس حجم البنك من حيث موقف الأصول. إستنادا للدراسات السابقة فانه هناك مقياس شائع لقياس حجم البنك وهو اللوغاريتم الطبيعي لإجمالى أصول البنك . وقد تم إستخدام و إختبار هذا المتغير كمتغير رقابى في العديد من الدراسات السابقة , على سبيل المثال و ليس الحصر :

Boahene et al. (2012) , Bizuayehu (2015) and Li & zou (2014) and Awoke (2014).

معدل العائد على الأصول (ROA) : هو نسبة صافى الربح بعد الضرائب الذى يحققه البنك خلال فترة معينة إلى اجمالى اصول البنك . وقد تم إستخدام و إختبار هذا المتغير كمؤشر لقياس أداء الربحية في العديد من الدراسات السابقة , على سبيل المثال و ليس الحصر : Naceur & Kandil (2006) , Li (2007), Achou & Tenguh (2008), Kithinji (2010), Kolapo et al., (2012), Afriyie & Akotey(2012) , Magali (2013) , Li & Zou (2014) , Abiola & Olausi (2014) , Alshatti (2015).

معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) : هو نسبة صافى الربح بعد الضرائب الذى يحققه البنك خلال فترة معينة إلى اجمالى حقوق الملكية .وقد تم إستخدام و إختبار هذا المتغير كمؤشر لقياس أداء الربحية في العديد من الدراسات السابقة , على سبيل المثال و ليس الحصر : Hakim & Neaime (1999), Naceur & Kandil (2006), Achou and Tenguh (2008), Hosna et al.,(2009), Fredrick (2010), Afriyie & Akotey(2012) , Magali (2013), Li & Zou (2014) , Abiola & Olausi (2014) , Alshatti (2015).

حدود البحث

أولاً : حدود موضوعية

يقتصر البحث على اختبار ودراسة العلاقة بين إدارة مخاطر الائتمان باستخدام فقط (NPLR، LLPR، LAR و CAR) كمتغيرات فرعية و مؤشرات لقياس إدارة مخاطر الائتمان و وكفاءة الأداء المالي للقطاع المصرفى باستخدام مؤشرات أداء الربحية فقط (ROE and ROA) بالإضافة إلى حجم البنك (**log TA**) كمتغير رقابى .

ثانياً : حدود مكانية

يتم تطبيق البحث فقط على البنوك التجارية المصرية. حيث قام الباحث بتطبيق هذا البحث على البنوك التجارية المصرية باستثناء البنوك التي لا تتطابق مع المعايير التالية: توافر بيانات متسقة على مدى الفترة المحددة للبنوك محل الدراسة , لم تشارك البنوك محل الدراسة في أي اندماج خلال فترة الدراسة , تقوم البنوك محل الدراسة بإصدار القوائم المالية بالجنيه المصري. و ذلك لإعتبارات الصلاحية والإعتمادية.

ثالثاً: حدود زمنية :

من أجل جمع بيانات كافية لتعميم النتائج على مجتمع البحث ، فقد اختار الباحث الفترة الزمنية من (2010-2014).

هيكل وخطة البحث

تحقيقاً لأهداف البحث يتكون البحث من خمسة فصول، يبدأ كل فصل منها بمقدمة تعبر عن محتوياته بشكل مختصر، وتتدرج فصول البحث كما يلي:

الفصل الأول : الإطار العام للبحث

يتناول هذا الفصل الإطار العام للبحث ويشمل هذا الفصل عشرة بنود أساسية هي: مقدمة البحث، مشكلة البحث، أهمية البحث، أهداف البحث، فروض البحث، أسلوب البحث، طريقة قياس متغيرات البحث، المفاهيم المستخدمة في البحث، بالإضافة إلى حدود البحث وهيكله.

الفصل الثاني : الدراسات السابقة

يتناول الفصل الثاني الدراسات السابقة التي تعرضت لموضوع البحث أو بعض جوانبه المختلفة، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة بنود هي: الدراسات العربية، الدراسات الأجنبية والتعليق على الدراسات السابقة.

الفصل الثالث : الإطار النظري للبحث

يتناول الفصل الثالث التشريعات المصرفية: تطور إتفاق بازل ، المخاطر في البنوك، إدارة المخاطر، مخاطر الائتمان، المصدر الرئيسي لمخاطر الائتمان وإدارة المخاطر الائتمانية في البنوك، أساليب واستراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان، أهمية إدارة مخاطر الائتمان، قياس إدارة مخاطر الائتمان ، محددات الأداء المالي والربحية للبنوك التجارية و أخيراً العلاقة النظرية بين إدارة مخاطر الائتمان والأداء المالي.

الفصل الرابع : منهجية البحث و تحليل البيانات

يتناول الفصل الرابع منهجية البحث و تحليل البيانات ، حيث يتناول هذا الفصل المنهجية التي استخدمت في البحث و التي تحتوى على منهج و أسلوب البحث ، طرق و مصادر جمع البيانات ، مجتمع و عينة البحث ، طرق تحليل البيانات ، قياس متغيرات البحث ، أساليب التحليل الإحصائي ، نتائج التحليل الإحصائي .

الفصل الخامس : النتائج و التوصيات

يتناول هذا الفصل نتائج الدراسة الميدانية، حيث يستعرض الباحث أهم النتائج التي توصل لها البحث . قام الباحث بعرض النتائج التي توصل إليها البحث، واستخلص بعض التوصيات و و قام بعمل خطة لتنفيذ التوصيات، وأخيراً اقترح الباحث مجالات لبحوث مستقبلية.

نتائج البحث

لقد تم اختبار فروض البحث إحصائياً وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

1. أوضحت نتائج التحليل الإحصائي و جود أثر معنوي لنسبة القروض المتعثرة على كل من معدل العائد على الأصول و معدل العائد على حقوق الملكية مما يثبت صحة الفرض الأول و الفرض الثاني
2. أوضحت نتائج التحليل الإحصائي و جود أثر معنوي لنسبة مخصصات خسائر القروض على كل من معدل العائد على الأصول و معدل العائد على حقوق الملكية مما يثبت صحة الفرض الثالث و الفرض الرابع
3. أوضحت نتائج التحليل الإحصائي و جود أثر معنوي لنسبة إجمالي القروض و التسهيلات على كل من معدل العائد على الأصول و معدل العائد على حقوق الملكية مما يثبت صحة الفرض الخامس و الفرض السادس
4. أوضحت نتائج التحليل الإحصائي عدم جود أثر معنوي لمعدل كفاية رأس المال على معدل العائد على الأصول و بالتالي يرفض الباحث الفرض السابع بينما يوجد أثر معنوي لمعدل كفاية رأس المال على معدل العائد على حقوق الملكية مما يثبت صحة الفرض الثامن
5. أوضحت نتائج التحليل الإحصائي عدم جود أثر معنوي لحجم البنك على كل من معدل العائد على الأصول و معدل العائد على حقوق الملكية و بالتالي يرفض الباحث الفرض التاسع والفرض العاشر

توصيات البحث

- في ضوء أهداف ومشكلة ومنهجية وحدود البحث، وما انتهى إليه من نتائج، يوصى الباحث بما يلي:
1. ينبغي على البنوك التجارية المصرية أن تأخذ بعين الاعتبار مؤشرات LLPR، NPLR، CAR، LAR التي أثبتت نتائج التحليل الإحصائي أهميتها في تحديد و إدارة مخاطر الائتمان كمحدد داخلي للأداء المالي للبنك
 2. ينبغي على البنوك التجارية المصرية تصميم نظام فعال لإدارة مخاطر الائتمان من خلال إيجاد و توفير بيئة مناسبة للتعامل مع مخاطر الائتمان و ذلك بوضع إجراءات سليمة لعمليات المنح الائتماني والتي تتضمن تحديد و تجهيز كافة الضوابط الكافية للرقابة على مخاطر الائتمان . بالإضافة الى أن يكون القرار الائتماني في البنوك التجارية يستند إلى

- دراسة وتحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول و تقييم وضع المقترض و عدم الاعتماد بشكل اساسى وكلى على الضمانات فى منح القروض
3. ينبغى على البنوك المصرية ضرورة الالتزام بالمعايير الدولية فى مجالات كفاية رأس المال و الرقابة الدقيقة على إدارة مخاطر الائتمان
4. ينبغى على البنوك التجارية المصرية أن تضع سياسات ومعايير الائتمان التي تتوافق مع المتطلبات التنظيمية والأهداف العامة للبنك من أجل خفض مستوى التعرض لمخاطر الائتمان الخاصة بهم. كما ينبغى على جميع البنوك تبني نظام تصنيف مخاطر الائتمان. حيث أن هذا النظام يمكن البنك من تحديد مستوى المخاطر بالنسبة لكل مقترض مما يضمن الإدارة الفعالة والدورية للقروض .
5. ينبغى أيضا على البنوك التجارية المصرية أن تتبني ممارسات سليمة للحوكمة ، وإدارة المخاطر التي يتعرضون لها في إطار نهج متكامل، والتركيز على الأنشطة المصرفية الأساسية و الإلتزام بالممارسات المصرفية الاحترازية طبقا ل إتفاقيات بازل . و علاوة على ذلك يجب تعزيز تطبيق اليات الحوكمة فى البنوك لأن الادارة السليمة تعتبر أمرا هاما لبقاء ونجاح المؤسسات على المدى الطويل .
6. يجب أن تعطي البنوك التجارية المصري مزيدا من الاهتمام للعوامل والمحددات الداخليه للأداء المالى للبنك كإدارة مخاطر الإئتمان عن كل من عوامل الصنائه او العوامل الاقتصادية حيث توصلت نتائج البحث إلى أهميه غدارة مخاطر الإئتمان و أثرها المعنوى على ربحيه البنك فى حين أن حجم البنك لم يكن له أى تأثير معنوى.
7. ينبغى على البنوك المصرية إنشاء فريق لإدارة مخاطر الائتمان والذي يجب أن يكون مسؤول عن الإجراءات التالية التى من شأنها أن تساعد في تقليل مخاطر الائتمان : المشاركة في تخطيط وإدارة محفظة الأعمال المصرفية , تطوير و تحسين هيكل و سلطة منح الائتمان للعملاء , وضع أنظمة فعالة والتي من شأنها تمكن البنك من تحديد و قياس أداء محفظة القروض و كذلك تحديد المشاكل الإئتمانية و حجم المخصصات المطلوبة لمواجهه اى مخاطر متوقعة .
8. يجب أن تتوافق السياسات الإئتمانية فى البنوك مع التغيرات فى الاوضاع الاقتصادية سواء فى الاقتصاد ككل او فى قطاعات معينة و خاصه ان بيئه الاستثمار المصرية تتصف بالتقلبات الاقتصادية مما يزيد من توقعات مخاطر الإئتمان فى البنوك
9. ينبغى تنمية الموارد البشرية فى البنوك فى مجال إدارة مخاطر الإئتمان و ذلك بالتدريب والتعليم المستمر خاصة فى نواحي أنظمة التصنيف الداخلى للإئتمان و اساليب قياس و تخفيف مخاطر الائتمان الوارده فى مقررات بازل 2 و تحديد كفاية رأس المال.